59

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري 2022/6/22

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوع

فرص النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التعافي

الجلسة التاسعة والخمسون

تقرير الجلسة التاسعة والخمسون من برنامج "الأربعاء السوري"

يشكل الاقتصاد دعامة حياة المجتمعات البشرية، وتختلف النشاطات الاقتصادية حسب طبيعة البلاد ومنتجاتها وموقعها وثرواتها. ومع التطور التقني والتكنولوجي في الصناعات أصبح هناك تخصص أكثر في تأمين المدخلات، وفي الإنتاج، بحيث لا يمكن لأي اقتصاد، مهما كان كبيراً، أن يقوم على نشاط محدد أو وحيد، فبرز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر كأحد حوامل الاقتصاد المتعددة.

لم تكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بعيدة عن واقع الاقتصاد السوري، حيث ساهمت بنسبة كبيرة فيه، إلا أنها تأثرت كغيرها من القطاعات الاقتصادية بواقع الحرب ومفرزاتها.

يستخدم مصطلح "التعافي المبكر" عقب انتهاء الحروب والنزاعات كمزيج من السياسات المختلفة يتضمن نظرياً أربعة خطوط رئيسة هي : أطر المساعدة الإنسانية، النمو الاقتصادي ونظريات التنمية، مفاهيم بناء السلام والأمن البشري ، ونماذج الحكم وبناء الدولة

وفي الحالة السورية، رغم هدوء نيران الحرب، وتجاوزت البلاد بعض متطلبات مرحلة الإغاثة ، إلا أن الحرب لم تنته، بل استقرت خطوط القتال مرحلياً، لذا يبرز الحديث عن أهمية النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لجعله على سكة الإنتاج والنجاح من جهة، وأثره في تفعيل العلاقات المجتمعية والأدوار التي يمكن أن يلعبها في هذه المرحلة للإسهام في الجهود الرامية إلى الدخول الجدي الفاعل في مرحلة التعافي، لا سيما في المجتمعات المحلية، من أجل العمل على بناء السلام محلياً ووطنياً في مرحلة لاحقة.

لذلك عقدت حركة البناء الوطني الجلسة الحوارية التاسعة والخمسين من برنامج "الأربعاء السوري" بتاريخ 22/ 6/ 2022 تحت عنوان:

"فرص النهوض بالمشاريع المتوسطة والصغيرة في مرحلة التعافي"

انطلقت الجلسة في مقر حركة البناء الوطني بدمشق بمشاركة بعض أصحاب المشاريع ومن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وشخصيات أكاديمية، وممثلين عن المنظمات المدنية وخبراء ومدربين فيزيائياً، وعبر منصة (Google Meet)، وهم كل من السيدات والسادة :

	الاسم	المحافظة	نمط المشاركة
1	غدير غانم	ميسر الجلسة– مدير عام شركة start plus	فيزيائي
2	أنس جودة	رئيس حركة البناء الوطني	فيزيائي
3	د.إيهاب سمندر	مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	فيزيائي
4	باسم نعمان	باحث مساعد في حركة البناء الوطني	فيزيائي
5	بشار كشكية	شركة ألفا	اونلاين
6	بشار مبارك	خبير في الإدارة المحلية	أون لاين
7	توفيق وزاز	خان الشركات الناشئة بحلب	أون لاين
8	رامز قبق	مسؤول التعافي الاقتصادي ببرنامج الأمم المتحدة	أون لاين
9	راميا صقر	مدربة ريادة أعمال	فيزيائي
10	رامي عيسى	محاضر في التسويق – قطر	أون لاين
11	د.رشا سيروب	دكتوراه في الاقتصاد– أستاذة في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق	فيزيائي
12	ريما ابراهيم	خبيرة في الاستثمار والتدريب الإداري	فيزيائي
13	سامر أسود	مدير تنفيذي لمؤسسة أفكار بلس لدعم المشاريع الريادية	أون لاين
14	سامر ضاحي	رئيس قسم الأبحاث في حركة البناء الوطني – مدير برنامج "الأربعاء السوري"	فيزيائي
15	شيرين حميد	مدربة ريادة أعمال	فيزيائي
16	طارق العبدالله	متخصص في مجال التعافي المبكر وسبل العيش	أون لاين
17	د. عابد فضلية	أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق– رئيس سابق لهيئة الأوراق والأسواق المالية	فيزيائي

18	د. علي الأمين	خبير في مجال التمويل الصغير	فيزيائي
19	فراس رمو	مدرب ريادة اعمال	فيزيائي
20	د.لمياء عاصي	دكتورة في الاقتصاد – وزيرة الاقتصاد والتجارة الخارجية سابقاً	فيزيائي
21	ماهر الرز	خبير في التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي	فيزيائي
22	ميس محجوبة	ناشطة في مجال دعم سبل العيش – اللاذقية	أون لاين
23	نجيب حاج بكري	رئيس مجلس إدارة مؤسسة جيلنا	أون لاين
24	نوار بوغا	شركة co founder	فيزيائي
25	د.هشام خياط	خبير في ريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة	فيزيائي
26	هيثم قطرنجي	مدرب تسويق في غرفة صناعة حماة	أون لاين
27	وائل بلال	مدير مشاريع في مؤسسة سند	فيزيائي

تركز الحوار في هذه الجلسة على المحاور التالية:

المحور الأول: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

يشكل النشاط الاقتصادي وحدة متكاملة على اختلاف المشاريع التي يقوم عليها، سواء أكانت مشاريع كبيرة أومشاريع متوسطة أوصغيرة أو حتى متناهية الصغر، ولكل منها ميزاته الخاصة به التي تتكامل مع بعضها لدفع عجلة الاقتصاد. إلا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تتميز بالمرونة، وعدم تعقيد الاجراءات، وسهولة التأسيس، وسهولة التكيف مع الأزمات، عكس المشاريع الكبيرة، كما تتميز بالقدرة على تغيير طبيعة المنتج، وإعادة الهيكلة، حسب الطلب ليواكب البيئة.

لا يقتصر نشاط المشاريع المتوسطة والصغيرة على دول بعينها دون أخرى، حيث تدخل تلك المشاريع بنسب متفاوتة في اقتصادات الدول على اختلاف حجمها ونشاطها الاقتصادي وموقعها وتطورها، وشكلت هذه المشاريع نسبة كبيرة من الاقتصاد السوري، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن:

- نسبة إسهامها في الاقتصاد السوري بلغت حوالي 95% .
- نسبة العمالة فيها من مجموع العمالة في سوريا 64%.
- نسبة إسهامها في صادرات سوريا غير النفطية قبل الحرب 98% .
- نسبة تمويل المشاريع من قبل أصحابها تصل إلى 88%.

شكلت تلك المشاريع داعماً مهماً للطبقة الوسطى والفقيرة، حيث تعتمد المناطق في مختلف المحافظات على ورشات وحرف تقليدية تم تداولها عائلياً عبر الزمن.

ونظراً لأهمية هذه المشاريع أفرد لها برنامج سورية ما بعد الحرب 2030 مساحة واسعة. ثم كان لها دور كبير خلال الحرب ونزوح السكان، إذ نقل الكثيرون أعمالهم إلى المناطق التي لجؤوا إليها، فشكلت تلك المشاريع مصدر رزق لهؤلاء وملاذ آمن لهم، وعنصراً هاماً للحفاظ على أصولهم المادية، وقدرة ما على تقديم منتج يسهم في عموم الاقتصاد، على عكس المشاريع الكبيرة التي لم يستطع أصحابها نقل آلاتهم ومعداتهم خارج مناطق الاشتباك.

من جهتها ساهمت المنظمات الدولية بدعم هذه المشاريع خلال مرحلة الإغاثة، عبر تخصيص مشاريع وتمويلات تحت عنوان "مشاريع استعادة سبل العيش"، ووفق بعض التقديرات فقد بلغ عدد المشاريع التي عملت عليها مفوضية اللاجئين في منطقة الساحل عام 2021 على سبيل المثال 379 منحة مشروع صغير وقدمت 771 منحة زراعية.

في المقابل تراوح ترتيب سوريا في تقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2006 بين 135 و 144 عالمياً وتدنّى في العام 2013 إلى المرتبة 165، ثم عام 2020 بالمرتبة 176 بفارق 14 مرتبة عن المركز الأخير، وبتراجع مرتبتين عن العام السابق 2019،

ويعتمد التقرير على عشرة معايير في عمليات التقييم، أبرزها؛ بدء النشاط الاقتصادي والحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية والضرائب، تراخيص العمل والبناء والائتمان، حماية مستثمري الأقلية، التجارة عبر الحدود، إنقاذ العقود وتسوية حالات التعثّر، لوائح حماية العمال والشركات والاستثمارات وضمان السلامة العامة، الإفصاح عن المعلومات، سهولة انخراط المساهمين، المدة الزمنية لتنفيذ العقود وسداد الديون، والإنقاذ من الإفلاس.

وفي تفصيل بيانات التقرير جاءت سوريا في المرتبة 97 من حيث الحصول على ائتمان، وفي المرتبة 158 في تسوية حالات التعثّر، والمرتبة 160 في استخراج تراخيص البناء، والمرتبة 162 في الحصول على الكهرباء، وفي تسجيل الملكية بالمرتبة 176، و186 من حيث بدء النشاط التجاري.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه هذا القطاع واستثمار دوره التنموي

تعاني مختلف القطاعات الإنتاجية بمختلف أحجامها، من زراعة وصناعة وتجارة ونقل من صعوبات عدة، ولم تكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعيدة عن هذه الصعوبات، خاصة مع هشاشة البيئة التي تعمل بها تلك المشاريع، حيث يمكن ملاحظة بعض أنواع التحديات التي تعيق تطوير هذه المشاريع وإشراكها في العملية التنموية اليوم ومنها:

- **تحديات استراتيجية**: تتعلق بغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة التي تحكم عمل هذا القطاع، وعدم لحظ تلك المشاريع على مستوى السياسات الضريبية والخطط التشغيلية وخطط التخطيط الإقليمي. ويرتبط هذا التحدي أيضاً بغياب الدور المجتمعي عن السياسات الحاكمة لهذه المشاريع، والنظر إليها كإحدى الفرص الممكنة للبناء عليها خلال العمل على خلق التماسك المجتمعي، وتأمين شروط موضوعية للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعافي. إلى جانب غياب مراكز البحث والتطوير المرتبطة بهذا القطاع.
- **غياب التمثيل**: وتتجلى بغياب التمثيل الواضح لأصحاب هذه المشاريع، فعلى الرغم من أنهم ممثلون في غرف الصناعة والتجارة إلا أن أدوارهم في هذه البنى المدنية هامشية، كذلك عدم تفعيل دور بعض النقابات التي يمكن أن تسهم بتمثل مصالح أصحاب المشاريع، كنقابة المهن المالية والمحاسبية، ويتعلق بالتمثيل غياب الرابط بين الهيئات الرسمية كهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجهات التمثيلية لأصحاب هذه المشاريع. ويتصل بهذا التحدي أيضاً غياب تمثيل المستهدفين بهذه المشاريع، كأفراد ومجتمعات، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على الشروط البيئية وتقبل المجتمعات المحلية لهذه المشاريع أو رفضها لها.
- **تحديات تشريعية**: تتعلق بغياب البيئة التشريعية والقانونية المحفزة، فالقانون 20 غير كاف، وبقية قوانين تشجيع الاستثمار تبدو لدعم المشاريع الضخمة أكثر من هذه المشاريع.
- **تحديات تنظيمية**: تتعلق بالبيروقراطية وإجراءات الترخيص وتحديات التسجيل التي تصل إلى قرابة 12 شهر من أجل إجراءات ترخيص مشروع صغير على سبيل المثال، الأمر الذي شجع ظهور اقتصاد الظل وتشير بعض التقديرات إلى اقترابه من عتبة 70% من حجم الاقتصاد، وما يعنيه ذلك من فقدان المعرفة و المعلومات اللازمة لتنظيم تلك المشاريع، أو تعدد الجهات الوصائية عليها.وخسارات كبيرة في عوائد هذه المشاريع.

- **تحديات التمويل**: لناحية عدم وجود برامج أو سياسات متكاملة لدعم هذا القطاع، والتي تتعلق بغياب سياسة التمويل الدائم وإجراءات الاقراض والضمان، وشروط التمويل المعقدة، والقديمة، التي لا تراعي تطورات السوق، وضعف جودة الخدمات المصرفية. الأمر الذي يؤثر على استدامة المشاريع، بالاضافة إلى تقلب سعر الصرف خاصة للمشاريع التي تمولها المنظمات.
- **تحديات ثقافية**: الافتقاد لثقافة المشروعات الصغيرة، وانتشار عقلية الموظف الحكومي الغير منتج والغير ملائم لعقلية رائد الأعمال المبدع والمبتكر، أما الخبرات وشركات التدريب الاستشارية لتلك المشاريع فيقتصر التفكير فيها تحت اسم "سجل تجاري"، ويتم التعامل معها كسلعة تجارية وليس عمل فكري استراتيجي مخطط. ويرتبط بهذا التحدي انخفاض جودة التعليم ونوعيته؛ إذ يعاني المجتمع من توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعياً للحصول على فرص عمل في القطاع العام، الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي في الكثير إلى التركيز على التعليم المهني والفني، والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل .
- **غياب الشراكات الفاعلة**: وهذا الأمر يتعلق بأصحاب هذه المشاريع أو بالفاعلين الاخرين كالهيئات الرسمية أو التمثيلية أو المجالس المحلية والجهات التمويلية والمنظمات والكيانات المدنية، كأطراف فاعلة على الأرض كل منها يملك إمكانيات، وغياب الشراكات الفاعلة معها يضيع الفرص باستثمارها لا سيما خرائط الاحتياجات وخرائط المشاريع الموجودة على الأرض.
- **تحديات الحرب**: لا سيما الدمار الذي تعرضت له بعض المناطق والمشاريع التي فيها من جهة، والعقوبات وتاثيراتها السلبية لا سيما على مصادر وحوامل الطاقة والبنى التحتية: من جهة ثانية، وتراجع القوة الشرائية، وضعف الرواتب والأجور، فالممكنات الاساسية لدعم عمل تلك المشاريع ليست متاحة بشكل كامل، وإن وجدت فهي مرتفعة التكاليف.
- **تحديات ترتبط بأصحاب المشاريع نفسها**: وهذه التحديات كثيراً ما تسهم بفشل هذه المشاريع بعد فترة قصيرة من إنشائها، وتتوزع إلى:
  - عدم ارتباط المشاريع بمناطقها: فبعض هذه المشاريع تعتمد على موارد غير محلية في مناطق وجودها، أو تعتمد على خبرات خارجية، مما يعني زيادة التكاليف. ويرتبط بهذه المشكلة إمكانية الاعتماد على التمويل المحلي بدل الاقتراض، وكذلك استغلال النساء في ظروف عمل غير إنسانية، واستغلال عمل الأطفال في بعض الأحيان.

- نقص الوعي القانوني لاصحاب المشاريع الصغيرة
- عدم التزام اصحاب المشاريع الصغيرة بقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية مما يؤدي لزيادة عمالة الأطفال وجميع أشكال الاستغلال وخاصة للنساء.
- عدم تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين أصحاب المشاريع في نفس القطاعات، مما يؤدي لنقص في عوامل المرونة والتكيف.
- اعتماد مدربي المشاريع الصغيرة والمستثمرين على تجارب أجنبية أو عربية مختلفة تمام الاختلاف عن الواقع السوري وتحدياته.
- استغلال رخص اليد العاملة السورية خاصة في مجال ريادة الأعمال الرقمية وإنشاء المحتوى والخدمات عن بعد، مما يؤدي لخسارة صاحب المشروع، وعدم قدرته على تجديد أو إصلاح تجهيزاته أو تعرضه للاستغلال. خاصة لعدم قدرته على تحصيل مستحقاته من أصحاب العمل الذين عمل معهم دون صيغة عمل واضحة، أو لوجودهم خارج القطر
- عدم امتلاك الميزة التنافسية: بسبب عدم فهم سلاسل الربط بين المجتمعات والمشاريع، يتم خسارة بعض الميزات التنافسية في المنطقة او المشروع.
- العزوف عن الترخيص: ليس بسبب الاجراءات فقط، وإنما بسبب السعي إلى التهرب الضريبي و تخفيض التكاليف بشكل غير شرعي كالتهرب من فواتير الكهرباء والمياه، وكلها تندرج في إطار الابتعاد عن الشفافية والمحاسبة.
- مشكلات التسويق : فكثير من المشاريع تقوم على إنتاج سلع وخدمات لم تعتدها المنطقة، او لا تمثل أحتياجاً، وتفتقد كثير من المنتجات لمعايير الجودة، بالتالي يزيد ذلك كله من أعباء التسويق.
- تحديات إدارية تتعلق بحوكمة العمل في هذه المشاريع وتنظيمها، لا سيما توزيع النفقات على بنود إدارية، أكثر من توجيهها نحو بنود استثمارية، ممايؤثر على ميزانية المشروع، واستمراريته وضعف تأثيره.
- عوامل مستقلة تلعب أدوراً مختلفة ومتفاوته في إفشل المشروعات، منها:
  - عمر صاحب المشروع
  - جنسه
  - حجم رأس المال في المشروع.
  - الشهادة الاكاديمية التي يحملها صاحب المشروع

المحور الثالث: فرص تفعيل أدوار الفاعلين لدعم وتطوير القطاع

يمكن النظر إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر كأحد الحوامل الممكنة لحلول المشكلات المجتمعية المرتبطة بالوضع السوري، باعتبار أن الاقتصاد هو علم الحلول.

فأمام تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة، ومع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل، يمكن الاستفادة من الفرص الممكنة لدى مجموعة الفاعلين ومنهم:

يمكن التركيز على ادوار أهم الأطراف وفي مقدمتها:

- **المجالس المحلية**: يمكن الاستفادة منها في عملية تحليل السياق وتحديد احتياجات المنطقة بشكل أساسي، كونها الجهة الموجودة على الأرض، وتمثل المجتمع المحلي ومصالحه، ويمكن الاستفادة منها كقناة تشبيك مع المؤسسات الحكومية المحلية وغيرها، كما يمكن للمجالس المحلية أن تلعب دوراً بتخفيف الاجراءات البيروقراطية المتعلقة بالتراخيص، بالاضافة لإمكانية الاستفادة من استخدام أو استثمار الأملاك الخاصة بتلك المجالس، فالقانون 107 أعطى المجالس المحلية بعض الصلاحيات لاستثمار الأصول الخاصة بها.
- **المنظمات الدولية**: يمكن الاستفادة من الدراسات التي قامت بها المنظمات في تحليل الاحتياج، كما أن لديها القدرة على التفاوض مع الوزارات التي تفرض الرسوم والضرائب لتخفيفها على تلك المشاريع، كذلك تقدم برامج التمكين والتدريب لأصحاب المشاريع ورياديي الأعمال، سواء أكان تدريب مهنياً، أو إدراياً أو تعلق بمهارات التشغيل.
- **مؤسسات التمويل**: التي تقدم التمويل لرياديي الأعمال وأصحاب المهن بحيث تسهم في إعادة تنشيطهم، وكذلك تلبية احتياجات الباحثين عن فرص عمل.
- **هيئة تنمية المشرعات الصغيرة والمتوسطة**: باعتبارها المؤسسة الناظمة لعمل القطاع يمكن الاستفاددة من:
  - المعلومات والبيانات التي لديها حول القطاع، وتعزيز قواعد البيانات من حيث الكم والدقة والشمولية والشفافية وإمكانية الوصول.
  - معايير واضحة للمشاريع والمناطق تكفل استثماراً مدروساً للموارد.
  - معايير جودة متكاملة للمشاريع تتعلق بترشيد حوكمتها.

- **المجتمع المدني** أيضاً أن يلعب دوراً من خلال وجوده على الأرض وفي المناطق المستهدفة، والقيام بدراسة حاجة السوق والمهن المتوفرة وإحياء المهن المهددة بالتلاشي، وطرح دراسات واقعية ومنطقية، بما يمكن من الاستهداف الصحيح للمناطق التي بحاجة للدعم حسب الاولويات. كما يمكنه ان يسهم في خلق البنى التمثيلية لأصحاب هذه المشاريع لبلورة مصالحهم والدفاع عنها بالشراكة مع مختلف الكيانات المدنية التي لها صلة بالقطاع.
- **أصحاب المشاريع:** يمكن الاستفادة من مقاطعة الميزات النسبية للمشاريع، فتتولى الأخيرة ضمن مسؤوليتها الإجتماعية المساهمة في تطوير مشاريع أخرى، لاسيما من خلال برامج التمكين، والمساهمة في برامج التمويل. ومن جهة المشاريع نفسها فهي لا تزال تمتلك فرص رفع نسب الجودة ومعايير الشفافية والتشغيل الآمن لتضمن حظوظاً أكبر في عمليات المنافسة، لا سيما مع المنتجات المهربة.

المحور الرابع: توصيات تفعيل دور القطاع خلال المرحلة

إن النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يتطلب بناء سياسة ورؤية وطنية تلحظ هذا القطاع، لا سيما خلال المرحلة الحالية التي تتميز باستمرار العقوبات، مع الإستفادة من أن معظم هذه المشاريع لم تطالها العقوبات، ويمكن أن تساعد على مستوى الخريطة الجغرافية السورية في تقديم منتجات تساعد على تحريك عجلة الاقتصاد، مما يجعلها حاجة ملحة وضرورية للاقتصاد السوري. لذلك فلا بد من وضع معايير تناسب المرحلة الحالية، إلى جانب توصيات عامة للنهوض بالقطاع وفق الآتي:

أولاً– وضع معايير تناسب المرحلة:

وهذه المعايير تتوزع إلى معايير مجتمعية مرتبطة بالمرحلة التي تمر بها البلاد، ومعايير قطاعية؛ وكلا النوعين من المفترض ان تضطلع بهما الجهات الوصائية على هذا القطاع، لضمان كفائته خلال هذه المرحلة، في مقابل ضرورة التزام ولحظ هذه المعايير من قبل القائمين على هذه المشاريع. ففيما يتعلق بالمعايير المجتمعية فهي تتوزع إلى ثلاث معايير:

- ✓ **دعم توطين الناس في مناطقهم وتوفير شروط مناسبة لإعادة اللاجئين** إلى مناطقهم أيضا: من خلال:
  - قدرة المشاريع على تمكين الفئات الأكثر هشاشة وخاصة المتأثرين بالحرب والنساء.
  - التخفيف من معدل الفقر وتحسين سبل العيش.

- الإفادة من الموارد المحلية المادية والبشرية لزيادة الميزات النسبية للمشاريع.
- التناسب مع الهوية والاحتياجات المحلية
- إحياء مشاريع تتعلق بالتراث المادي واللامادي للمناطق.
- تشجيع الشباب وجذبهم إلى هذا القطاع.
- زيادة دخل الأسرة.
- إشراك المجتمعات المحلية في القرارات المتعلقة بهذه المشاريع.

✓ **إشراك المشاريع في جهود بناء السلام:** من خلال التركيز على سلاسل الإنتاج التي تخلقها هذه المشاريع، والتي تتيح استعادة الترابط بين مناطق تعرضت لهزات اجتماعية نتيجة الحرب، بعدما لعبت هذه السلاسل دوراً مهماً في مرحلة الحرب، وذلك بالحفاظ على الحد الادنى من الترابط والانتماء بين المناطق، ويمكن الوصول إلى إمكانية الربط في مراحل لاحقة مع مناطق تقع خارج السيطرة حالياً.

✓ **إشراك كل السوريين في عملية التنمية،** بما في ذلك السوريون في الخارج والمغتربين على وجه الخصوص، إذ يمكن لهؤلاء أن يسهموا في سد الفراغات التمويلية لهذه المشاريع سيما التي تقع في مناطقهم، من أجل الإسهام في استدامة عائدية المساعدات التي يتم إرسالها حالياً من قبلهم.

وأما المعايير القطاعية فهي :

✓ **الاستدامة:** أي أن تكون مشروعات قادرة على تمويل ذاتها (تدر دخلاً)، وأن تكون منتجاتها من مدخلات الشركات الأكبر منها حجماً.

✓ **الريادة:** أن تلبي هذه المشروعات حاجات المجتمع وأن تكون قائمة على الابتكار وحل المشكلات (المستوى الخامس من هرم ماسلو).

✓ **التنافسية:** قادرة على التوسع والتطور من متناهي إلى صغيرة ومن ثم إلى متوسطة، وألا تقتصر على السوق المحلية بل يجب التفكير في السوق الدولية.

ثانياً– توصيات عامة لزيادة كفاءة القطاع:

➢ إعادة هيكلة القطاع بما يؤدي لتشكيل مظلة مرجعية واحدة تكون أداة لتنسيق السياسات، بالترافق مع منظومة حوكمة متعدد المتسويات، تضمن عدم التضارب بإصدار القوانين والتشريعات والإجراءات، مركزياً ومحلياً. وتسهل الإجراءات والتراخيص على أصحاب المشاريع.
ويتصل بهذه التوصية ربط المنظومة السياساتية لهذه المشاريع عضوياً مع الخطط الوطنية الأخرى: الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي– الخطط

الإقليمية والمحلية– الاستراتيجيات الوطنية والخطط الخمسية– السياسة العامة للإيرادات والضرائب– سياسة الاستثمار– السياسة الوطنية للتشغيل سياسات التجارة الخارجية والتصدير– السياسات الجمركية– السياسة الوطنية للتعليم وبالذات التدريب والتعليم المهني والتقني– الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وباقي الاستراتيجيات الوطنية القطاعية (زراعة، سياحة، نقل...)– سياسات وتوجهات الدعم، ومحددات التمويل المحلي والوطني– سياسات البحث والتطوير، وضعف الابداع والابتكار.

- إيجاد متسويات عدة للاستراتيجية الوطنية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومتعددة أصحاب المصالح، على المستوى الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والافراد، ومتعددة المستويات على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي، مع مراعاة مراكز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المتوازنة بين الريف والمدينة، بحيث لا تتركز المشاريع في المدن، وذلك بالاستناد إلى الارقام الاحصائية لمعالجة الخلل في توزيع تلك المشاريع.
- تمكين أصحاب المشاريع من تجاوز التحديات والإشكاليات المتعلقة بهم الواردة أعلاه.
- تجهيز بيئة تمويلية عن طريق المجتمعات أو المنظمات أو المصارف، ونشر ثقافة تمويل المشروعات من قبل المصارف، وإيجاد سوق بديلة ضمن سوق الأوراق المالية خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة. بالإضافة إلى ابتكار أدوات تمويل جديد و تسهيل القروض لحد الإعفاء.
- نشر ثقافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادةعلى مستوى المحليات، من قبل الإعلام والمنظمات المدنية والمنظمات الدولية وأصحاب المشاريع، بحيث تلبي تلك المشاريح حاجة المحليات وتسهم في حل مشكلاتها، وهنا يمكن التركيز على التعليم والتدريب المهني والفني، واعتماد اللامركزية في التعليم المهني وفقاً لحاجات المناطق وميزاتها النسبية، وأن تكون ريادة الأعمال مادة تدرس في مختلف الكليات في الجامعات، إلى جانب استثمار مشاريع التخرج في الجامعات، وتنفيذ الملائم للاستثمار منها من أجل تحفيز الخريجين الشباب وربطهم بسوق العمل المنتج.
- الترويج للمشاريع الناجحة إعلامياً: من خلال الاضاءة على نماذج أصحاب مشاريع حقيقيين في الإعلام، ومن جميع القطاعات، وتوثيق الدروس المستفادة ونجاحاتهم، وآليات التكيف والمرونة التي اتبعوها لتجاوز التحديات المتتالية التي يمر بها الواقع السوري الحالي.

- الاعتراف بأنشطة اقتصاد الظل غير المضرة بالصحة والبيئة أينما وجدت، وتشريع نشاطها، وإدخالها في سلاسل الإنتاج، خلال مهلة قانونية ومدة زمنية محددة، على أن تسوى أوضاعها في وقت محدد لاحقاً، بما يضمن عدم خضوعها لابتزاز الجهات الرقابية.
- استخدام استراتيجية "العناقيد الصناعية" لضمان استخدام التكنولوجيا المتطورة وخفض تكاليف الإنتاج لضمان تنافسية المنتجات السورية وجودتها، وعدم الاقتصار على المنتج الغذائي أو الاستهلاكي والانتقال لانتاج البرمجيات.
- اعتماد المشاريع على الطاقات البديلة في ظل صعوبة تأمين الكهرباء والمحروقات.
- تفعيل دور النقابات التي يمكن أن تمثل مصالح أصحاب تلك المشاريع كنقابة المحاسبة والمهن المحاسبية و نقابة العمال، بما يسهم في تمكين أصحاب المصلحة، ويكون لهم دور في صياغة السياسات العامة.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوّع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org